استمع لمذكرة تفسيرية حول مشروع قانون حظر استخدام الأسلحة الكيميائية

مجلس النواب يحيل مشروع تعديل بعض مواد قانون التأمينات والمعاشات إلى لجنة مختصة

■ صنعاء/سبأ

أقر مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ يحيى على الراعي، إحالة مشروع قانون بتعديل بعض مواد قانون التأمينات والمعاشات رقم "٢٥ لسنة ١٩٩١م" إلى اللجنة المختصة بعد استماعه للمذكرة الإيضاحية بشأنه من وزير الخدمة المدنية والتأمينات نبيل عبده شمسان .

وعلى إثر مناقشته لهذا المشروع من حيث المبدأ أشار وزير الخدمة المدنية والتأمينات إلى أن القانون يعد من أهم القوانين نظرا لارتباطه بشريحة كبيرة من أفراد المجتمع وهم الموظفون العاملون في الكادر العام للدولة وأهميته لا تقتصر على تلك الشريحة فقط .. لافتا إلى أن القانون يتعدى تلك الشريحة إلى أسرهم ومن يعولونهم وفقا لحالات استحقاق المعاش التعاقدي الوارد فيه .

ونوه الوزير شمسان بأن الواقع العملي قد أفرز من خلال تطبيق القانون الحاجة إلى إجراء بعض التعديلات لتلافي جوانب القصور التي ظهرت خلال الفترة الماضية .. مبينا أن المشروع يأتي تلبية لنتائج الدراسات التي أجرتها شركة متخصصة وأن الهيئة أعدت مجموعة من التعديلات تم عرضها على مجلس الوزراء ووافق عليها، وقد شملت التعديلات خمساً وعشرين مادة من القانون .

من جهة أخرى أقر المجلس إحالة مشروع قانون بشأن حظر استخدام وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية إلى اللجنة المختصة بعد استماعه لمذكرة تفسيرية للمشروع الذي قدمه نائب وزير الخارجية الدكتور علي مثنى حسن والذي أشار إلى الأسباب الموجبة لتقديم مشروع هذا القانون .

وأكد الدكتور مثنى حرص اليمن على تنفيذ تعهداته وتعزيزا للشراكة مع الدول الأطراف في مجال الحظر الكامل والفعال لاستحداث الأسلحة الكيميائية وإنتاجها وتخزينها والاحتفاظ بها ونقلها واستعمالها بالنظر إلى مخاطر هذه الأسلحة والأضرار الفتاكة التي قد تلحقها بالإنسان أو الحيوان أو البيئة عند اللجوء إليها أثناء المواجهات العسكرية أو الهجمات الإرهابية.

ولفت نائب وزير الخارجية في مذكرته الإيضاحية إلى أن الاتفاقية أخذت في الاعتبار التطور العلمي المتسارع في مجال الاستخدامات السلمية للمواد الكيميائية وكفلت للدول الأطراف الحق في تعزيز وتطوير التعاون والشراكة على المستوى الثنائي والإقليمي والدولي للاستفادة على نحو منظم من التقدم العلمي المحرز في ميدان استخدام الأنشطة الكيميائية للأغراض السلمية في المجالات الصناعية أو الزراعية أو البحثية أو الطبية أو الصيدلانية وغيرها من المجالات الاقتصادية والوقائية وأن مشروع القانون يفي بمتطلبات الاتفاقية وينسجم مع التشريعات الوطنية ذات العلاقة للاستخدامات السلمية للمواد الكيميائية .

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه ، وسيواصل أعماله صباح اليوم الأحد بمشيئة الله تعالى .

حضر الجلسة عدد من المسؤولين المعنيين في الجهات ذات العلاقة.

بحث تعزيز التعاون القضائي بين اليمن والأردن

■ ،، صنعاء/سبأ

التقى وزير العدل القاضي مرشد العرشاني والنائب العام الدكتور علي الأعوش، أمس سفير المملكة الأردنية الهاشمية بصنعاء سليمان الغويري.

جرى خلال اللقاء بحث علاقات التعاون القضائي وسبل تعزيزها وتطويرها، واستكمال إجراءات التوقيع على البرنامج التنفيذي لبروتوكول التعاون القضائي الخاص بالتدريب والتأهيل وتبادل الخبرات والزيارات بين وزارتي العدل ومعهدي القضاء في البلدين الشقيقين.

وفي اللقاء أكد وزير العدل حرص اليمن على تعزيز التعاون القضائي مع الأردن في مجالات التدريب والتأهيل وتبادل الزيارات والاستفادة من الخبرات الأردنية في مجال هيكلة أجهزة السلطة القضائية التي تعتزم قيادته تنفيذها خلال الفترة القادمة.

فيما أشار النائب العام إلى عمق العلاقات التاريخية التي تربط البلدين الشقيقين وأهمية تعزيزها في الجانب القضائي خاصة تبادل الخبرات والزيارات وتطوير التعاون في جانب التدريب والتأهيل.

من جانبه أكد السفير الأردني استعداد بلاده تقديم الدعم اللازم للقضاة اليمنيين في مجالات التدريب والتأهيل وتبادل الزيارات على كافة المستويات بما يخدم أجهزة العدالة بين البلدين الشقيقين، وان تتواصل الجهود المشتركة في سبيل استكمال التوقيع على البرنامج التنفيذي لبروتوكول التعاون القضائي بين البلدين .

متمنيا أن تخرج اليمن من أزمتها الراهنة وأن يعم الأمن والاستقرار كامل أرجاء اليمن.

حُمد تبحث دعماً أممياً لمشروع الولادة الآمنة في اليمن

■ صنعاء /سبأ

بحثت وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل الدكتورة أمة الرزاق علي حمد أمس مع الممثل المقيم لصندوق الأمم المتحدة للسكان بصنعاء مارك فاندنبرغي أوجه الدعم الذي من الممكن تقديمه من الصندوق لمشروع الولادة الآمنة التابع لوزارة الشئون الاجتماعية والعمل.

وخلال اللقاء الذي حضرته مدير عام المرأة والطفل بالوزارة اطلعت حمد الممثل المقيم لصندوق الأمم المتحدة للسكان على طبيعة المشروع السكاني والدور الذي لعبه خلال السنوات الماضية في تأمين عمليات الولادة في المنازل من أجل الحد من الوفيات بين الأمهات والمواليد والحد من الأمراض المصاحبة لحالات الولادة.

وأكدت حُمد على الشراكة السكانية بين الوزارة و صندوق الأمم المتحدة للسكان وضرورة استمرار العمل معا في مشروع تأمين الولادة الآمنة في المنزل.

من جانبه أكد الممثل المقيم لصندوق الامم المتحدة للسكان بصنعاء مارك فاندنبرغي على استمرار العمل مع وزارة الشئون الاجتماعية خلال الدورة البرامجية الجديدة ٢٠١٢ – ٢٠١٣م بالتعاون مع قطاع السكان بوزارة الصحة العامة والسكان، مبديا ارتياحه لما توصل إليه مشروع الولادة الآمنة في وزارة الشئون الاجتماعية.

وأكد أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيعمل جاهدا على استمرار العمل في هذا المشروع الذي توقف خلال العام الماضي بسبب الأزمة التي شهدتها اليمن.

وزير الصناعة والتجارة يلتقي السفير الإيطالي

■ صنعاء/سبأ

التقى وزير الصناعة والتجارة الدكتور سعدالدين بن طالب أمس السفير الإيطالي بصنعاء لوتشيانو جاليه.

جرى خلال اللقاء بحث علاقات التعاون الثنائي بين البلدين الصديقين، وسبل تعزيزها وتطويرها خاصة في قطاع الصناعة والتجارة.

محافظ عدن يشيد بجهود مؤسسة خليفة بن زايد في تقديم المساعدات الإنسانية

■ عدن/سبأ

أشاد محافظ محافظة عدن المهندس وحيد علي رشيد خلال لقائه امس بوفد مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية برئاسة جمعة فرحان الكويتي بجهود المؤسسة وما تقدمه من خدمات إنسانية إلى شريحة كبيرة من نازحي محافظة أبين وعدد من الأسر الفقيرة.

وأعرب عن تقديره لجهود المؤسسة في تقديم وتوزيع المعونات بطريقة منظمة تمكنها من الوصول إلى أكبر عدد من المستهدفين ..مؤكدا دعم قيادة المحافظة وتقديم التسهيلات لمهام وعمل المؤسسة داخل المحافظة.

وأوضح رئيس فريق مؤسسة خليفة لـ (سبأ) أن الدعم الإماراتي المقدم لليمن والمكون من مواد غذائية تقدر قيمته بحوالي ٥٠٠مليون درهم إماراتي ..مشيرا إلى أن هذا الدعم سيشمل كافة محافظات الجمهورية وقد بدأت مؤسسة خليفة بتوزيع المعونات في محافظة عدن وسيستمر حتى الأول من شهر رمضان الكريم ..حيث ستتوزع المعونات على نازحي أبين والأسر الأكثر فقرا وذوي الدخل المحدود.

تنفيذي صعدة يستعرض أداء بعض المكاتب الخدمية

■ ،، صعدة/سبأ

استعرض المكتب التنفيذي لمحافظة صعدة في اجتماعه أمس تقرير مكتب الخدمة المدنية حول مستوى الانضباط الوظيفي لمسئولي المكاتب التنفيذية والموظفين خلال يونيو الماضي.

واستمع الاجتماع إلى تقرير مكتب التربية والتعليم حول سير امتحانات الشهادة الثانوية بقسميها العلمي والأدبي ومستوى نجاح العملية الامتحانية للشهادة الأساسية .. مشيرا إلى أنها سارت وفق ما هو مقرر لها وفي أجواء ملائمة دون أي تجاوزات أو مخالفات .

واستعرض الاجتماع قائمة المشاريع المركزية المعتمدة للمحافظة، مشددا على متابعة الجهات والوزارات المعنية لاستكمال وتنفيذ تلك المشاريع.

وأكد الاجتماع على ضرورة رفع مذكرة للاخ رئيس مجلس الوزراء بشأن عدم مباشرة صندوق الاعمار لمهامه بالرغم من التوجيهات بضرورة مباشرة الصندوق لأعماله بالمحافظة.

وناقش الاجتماع الترتيبات الخاصة لتنظيم مهرجان الرمان السنوي الثالث بالمحافظة .. وكلف مدير مكتب الزراعة بإعداد تصور حول البرامج والانشطة التي ستنفذ خلال المهرجان وتحديد الزمان والمكان المناسبين لإقامة المهرجان.

تنفيذي مأرب يشكل لجنة لبحث شكاوى المواطنين

■ ،، مأرب/ سبأ

كلف المكتب التنفيذي لمحافظة مأرب لجنة برئاسة وكيل المحافظة للشئون الإدارية عبدالله الباكري، لبحث شكاوى المواطنين حول ارتفاع أسعار اسطوانات الغاز المنزلي ونقص العبوة ورفع تقرير بذلك خلال أسبوع لاتخاذ القرارات المناسبة.

واستمع الاجتماع برئاسة المحافظ سلطان بن علي العرادة إلى تقرير فرع المؤسسة العامة للمياه بالمحافظة المقدم من مدير الفرع حسين احمد الجلال والذي أشار فيه إلى أن مديونية المياه لدى المستهلكين حتى ابريل من العام الجاري بلغت ١٢ مليونا و ٢٤٢ الف ريال.

وقال الجلال: " إن المديونية المنزلية لدى المواطنين بلغت ٤ ملايين و٢٤٢ الف ريال، والمديونية التجارية بلغت ٦٢٦ الف ريال، فيما بلغت المديونية لدى المؤسسات الحكومية ٧ ملايين و١٢٩ الف ريال" .

وفي ما يتعلق بمشروع تنفيذ شبكة الصرف الصحي ومحطة المعالجة لمدينة مأرب أشار مدير فرع مؤسسة المياه إلى أن الصندوق السعودي للتنمية وافق على تمويل المشروع وسيبدأ قريبا التنفيذ من قبل المؤسسة التي تم إرساء العطاء عليها من قبل لجنة المناقصات والمزايدات بكلفة بلغت ٨ ملايين و ٤ الاف و٢٧٧ دولاراً أمريكياً .

واطلع الاجتماع على تقرير وكيل المحافظة للشئون الإدارية حول نتائج أعمال اللجنة المكلفة بمعالجة وضع المناشير من حيث أماكن إلقاء المخلفات، والغرامات التي فرضت على ذلك.

حضر الاجتماع رئيس المجلس المحلي بمديرية مدينة مأرب حسين بن عبدالعزيز الأمير ، وعضو المجلس المحلي بالمحافظة عبدالله بن حمد .

تقرير لمكافحة الفساد يكشف حجم الفساد في عدد من القطاعات

فاسدون يهدرون المال العام وينهبون مليارات الريالات

الثورة/ تقرير/ محمد الفائق

■،، أحالت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد أكثر من ١٠ قضايا فساد جسيمة خلال الأشهر الأولى من العام الجاري إلى نيابة الأموال العامة لاستكمال الإجراءات القانونية ضد المتهمين بارتكاب جرائم الفساد التي خلصت إليها أعمال التحريات وجمع الاستدلال والتي تتمثل في (إهدار المال العام، وتسهيل الاستيلاء على المال العام،الإضرار بمصلحة الدولة) بضرر مالي بلغ أكثر من ١٠ مليارات ريال .

وكشف تقرير حديث لهيئة مكافحة الفساد تلقت «الثورة» نسخة منه عن تلقي الهيئة خلال الربع الأول من العام الجاري (٤٥) شكوى، و(٨٥) بلاغاً، و(٣) تقارير و(١٠) تقارير صحفية تضمنت مخالفات واختلالات قانونية تشكل حال ثبوتها جرائم فساد أحيلت جميعها إلى قطاعات الهيئة المختلفة لدراستها ومباشرة النظر فيها.

وبين التقرير الربعي استكمال الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد إجراءات التحقيق والتصرف في القضية رقم (٤٥) للعام ٢٠١١م المتعلقة بارتكاب عدد من جرائم الفساد من قبل بعض مسئولي ومنتسبي مصلحة الجوازات وفرعها في م/صنعاء وتم خلالها إحالة القضية إلى النيابة العامة لاستكمال الإجراءات النظامية لرفع الدعوى الجزائية حيث كانت التحقيقات التي أجريت من قبل الهيئة قد انتهت إلى تورط مدير عام جوازات صنعاء السابق، مدير عام الشئون المالية بمصلحة الجوازات، مدير الحسابات السابق بمصلحة الجوازات، مدير مالي بفرع جوازات صنعاء، مدير حسابات بفرع جوازات صنعاء، نائب مدير عام جوازات صنعاء، جندي بجوازات صنعاء، موظف في جوازات صنعاء في سلوك فساد يندرج ضمن جرائم الفساد بحسب الثابت في ملف القضية .

مخالفات في المواصفات

كما انتهت الهيئة من إجراءات التحقيق والتصرف في القضية رقم (١٩) لسنة ٢٠١١م الخاصة بالمولدات الكهربائية الموردة للإذاعات المحلية من مؤسسة الأحلسي للتجارة بالمخالفة للمواصفات، حيث تم استكمال التحقيق مع موظفي المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون المتورطين بسلوك الفساد في هذه القضية وإحالتهم إلى النيابة العامة بتهمة الإضرار بمصلحة الدولة حيث بلغ إجمالي مبلغ الضرر (٨٤,٠٠٠,٠٠٠) ريال وذلك لاستكمال إجراءات رفع الدعوى الجزائية قبل المتهمين والإحالة إلى المحكمة المختصة، إلى جانب إتمام أعمال الدراسة والتحري في قضية الإذاعة والتلفزيون المتعلقة بالاختلالات التي رافقت المناقصة رقم (١٣)٢٠٠٧م وإحالتها إلى النيابة العامة لاستكمال الإجراءات القانونية ضد المتهمين بارتكاب جرائم الفساد التي خلصت إليها أعمال التحريات وجمع الاستدلال والتي تتمثل في (التزوير المعنوي، وتسهيل الاستيلاء على المال العام،الإضرار بمصلحة الدولة) وقبول المعنيين في المؤسسة توريد أجهزة البصمة موضوع المناقصة وهي غير مطابقة للمواصفات كما قاموا بالإفراج عن قيمة الضمان المقدم من المورد رغم عدم سلامة الأجهزة وعدم صلاحيتها الأمر الذي استوجب معه إحالتهم إلى النيابة العامة لمساءلتهم عن التهم المشار إليها وتقديمهم إلى المحاكمة.

استيلاء على المال العام

وأوضح التقرير قيام الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد مباشرة إجراءات التحري والتحقيق في إحدى صور جرائم الفساد التي ترتكب من قبل مسئولي إدارة منطقة كهرباء الحديدة للاستيلاء على المال العام من خلال عمليات صرف وهمية حيث كانت الهيئة قد تبلغت في وقت سابق بقيام إدارة المنطقة بصرف مبلغ لأحد موظفي المنطقة بزعم قيامه بدفع أجور إقامة بعض موظفي الهيئة الذين كلفوا بالنزول الميداني إلى محافظة الحديدة للتحري حول أحد البلاغات المنظورة أمام الهيئة ضد مسئولي إدارة الكهرباء بمنطقة الحديدة وقد تبين من خلال التحريات والتحقيقات التي أجريت من قبل المختصين في الهيئة صحة البلاغ حيث أثبتت نتائج عملية التحقيق والإطلاع على سجلات الفندق وكعوب دفاتر السندات والفواتير وخارطة الغرف وأقوال المختصين في الفندق المنسوب صدور الفاتورة منه وكذا أقوال المختصين في المؤسسة العامة للكهرباء بمنطقة الحديدة أن الفاتورة التي تم الزعم بموجبها دفع تكاليف الإقامة هي عبارة عن فاتورة وهمية وأن الغرض منها هو الاستيلاء على المال العام دون وجه حق فضلاً عن الاساءة إلى الهيئة وموظفيها وعلى ذلك تم إحالة القضية إلى النيابة العامة لاستكمال الإجراءات القانونية لمباشرة الدعوى الجزائية ضد المتهمين المشمولين بالتحقيقات وتقديمهم للمحاكمة.

اللجنة الوطنية للطاقة الذرية

وأشار التقرير الى استكمال الهيئة العليا لمكافحة الفساد إجراءات التحقيق في القضية الخاصة باللجنة الوطنية للطاقة الذرية واحالتها إلى النيابة العامة حيث أثبتت إجراءات التحري والتحقيق إلى تورط أمين عام اللجنة السابق وبعض المختصين فيها، في سلوك فساد يتمثل في الاستيلاء على المال العام وتسهيل الاستيلاء على المال العام .

وحول القضايا التي تم التصرف فيها إداريا أشار التقرير إلى اتمام الإجراءات القانونية لعدد من قضايا الفساد واحالتها إلى النيابة، وفي هذا الصدد استكملت الهيئة أعمال التحقيق والتصرف في البلاغ المتعلق بتعويض أحد المواطنين عن أرضية محطة تحويل كهرباء المراوعة بأكثر من (٤٢,٠٠٠,٠٠٠) ريال حيث شمل التحقيق عدداً من مدراء عموم الشئون القانونية في مؤسسة الكهرباء المتعاقبين ونائب مدير المؤسسة للشئون المالية والإدارية وخلصت نتائج التحقيقات إلى عدم سلامة الإجراءات للمطالبة بالتعويض بالمخالفة لقانون الاستملاك للمنفعة العامة وأن أحد مسؤولي المؤسسة قد طلب لنفسه رشوة مبلغ (٥,٠٠٠,٠٠٠) ريال مقابل تمرير المعاملة مما أدى إلى عرقلة تعويض صاحب الأرض جراء ذلك لأكثر من أربع سنوات وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها قامت الهيئة بإحالة المتهم بطلب الرشوة إلى النيابة لمباشرة إجراءات رفع الدعوى الجزائية ضده وفقاً للقانون، ومخاطبة وزير الكهرباء والطاقة بإحالة المواطن طالب التعويض مع أوليات التعويض إلى محكمة استئناف الحديدة لاستكمال إجراءات النظر في طلب التعويض والبت فيه على ضوء ما يتقرر لديها وفقاً لقانون الاستملاك للمنفعة العامة .

كما قامت هيئة مكافحة الفساد بالتصرف في ملف القضية الخاصة بالتلاعب في مادة القمح المرسل إلى محافظة المحويت من المعونة المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة للأسر الفقيرة في اليمن وإحالتها إلى نيابة استئناف المحويت للنظر فيها حيث كشفت نتائج الدراسة عن حصول تزوير في أسماء بعض المستهدفين من المعونة في مدينة المحويت واستلام ما يخصهم من قبل آخرين بالتزوير لتوقيعاتهم.

واستكملت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد إجراءات التحري والتحقيق في القضية المتعلقة بعقود شراء الطاقة في المناقصات (٩١، ٩٢، ٩٣) لسنة ٢٠٠٩م، وذلك بتقرير إلغاء المناقصتين (٩١-٩٢) لسنة ٢٠٠٩م وإعادة التفاوض حول تخفيض سعر الكيلووات ساعة بالنسبة للمناقصة رقم (٩٣) لسنة ٢٠٠٩م لشراء طاقة تعمل بالغاز بما يتلائم مع ما ورد في الدراسة الاستشارية والتي قامت بها شركة ماكنزي حيث تبين من خلال الدراسة واعمال التحري والتحقيق والمراجعة للوثائق المتعلقة بالناقصات المذكورة وجود عدد من الاختلالات الجسيمة المضرة بمصلحة الدولة والمال العام لو لم تدخل الهيئة وتوقف تنفيذ العقود المشار إليها .

واوضح التقرير ان كل تلك الاختلالات في تلك المناقصات وجدت الهيئة أن المصلحة العامة تقتضي عدم المضي في هذه المناقصات وتأسيساً على ذلك قامت بمخاطبة وزير الكهرباء والطاقة لإلغاء عقود المناقصتين (٩١، ٩٢) لسنة ٢٠٠٩م والتفاوض مع الشركات التي أرسيت عليها المناقصة (٩٣) لسنة ٢٠٠٩م إلى السعر المعقول الذي يتناسب مع دراسة الجدوى الاقتصادية من الشركة الاستشارية وفي حالة عدم موافقة الشركات على ذلك يتم إعادة إنزال المناقصة للتنافس من جديد مع تلافي أوجه القصور والاختلالات التي تمت في الإجراءات السابقة عند إنزال المناقصة.

كما تواصل الهيئة إجراءات التحري والتصرف في البلاغ المقدم من عدد من الضباط والصف والأفراد المنتسبين لوزارة الداخلية بخصم أقساط من مرتبات منتسبي وزارة الداخلية لصالح صندوق الادخار.

وبين التقرير انتهاء الهيئة من اعمال التحري وجمع الوثائق والأدلة في وقائع الفساد المرتكبة في منطقة كهرباء الحديدة التي تبين من خلالها ارتكاب بعض المختصين في المنطقة لمخالفات مالية وإدارية تشكل جرائم فساد.. تمهيدا لاحالة المتهمين الى نيابة الاموال العامة.

الى جانب مباشرة إجراءات التحريات حول البلاغ المقدم إلى الهيئة ضد كهرباء منطقة سيئون بواقعة اعطاب محركين نتيجة استخدام زيوت مخالفة للمواصفات.

وفي القضية المحالة للهيئة من النائب العام الخاصة بمطالبة تعويضات ملاك الأراضي الداخلة في توسعة مطار سيئون بمبلغ (٣,٥٥٢,٠٠٠,٠٠٠) ريال بدأ الهيئة على ضوء ذلك بدء إجراء الدراسة والتحري .

فساد الجامعات الحكومية

من جانب اخر قامت الهيئة بمتابعة تنفيذ الحكم الخاص بقضية التعليم عن بعد والتي تتلخص في قيام مكتب جامعة صنعاء في كل من جدة والرياض باستلام الرسوم من الطلاب دون توريد حصة الجامعة البالغ قيمتها حسب الحكم الصادر من محكمة الأموال العامة مبلغ (٢٣,٣٥٧,٣٣٧) ريالا سعودياً حيث تم التخاطب مع رئيس جامعة صنعاء والنيابة العامة لتنفيذ الحكم المشار إليه لشموليته بالنفاذ المعجل واسترداد المبالغ المحكوم بها للدولة عن طريق تنفيذ الحكم على ضمين المتهم الذي فر من وجه العدالة بعد أن كان قد حضر أمام النيابة العامة وقدم ضميناً عليه للنيابة العامة وبموجبه أفرج عنه.

الى جانب مباشرة إجراءات التحري في البلاغ المنظور أمام الهيئة ضد جامعة صنعاء المتضمن قيام رئيس الجامعة بتبديد موارد النظام الموازي وإنفاقها في أغراض غير مخصصة كمكافآت وضيافات وإعلانات في الصحف وغيرها وما يتم إنفاقه على العملية التعليمية سوى الجزء اليسير حيث تم النزول الميداني إلى الجامعة لجمع المعلومات والوثائق والمستندات المتعلقة بالبلاغ وقد تم الحصول على البعض من ذلك.

وبدأت الهيئة ايضا التحقيق في القضية الخاصة بالتلاعب في بيع كمية من الحديد في جامعة الحديدة دون القيام بالإجراءات القانونية المنصوص عليها في قانون المناقصات. كما أن ملف القضية قد احتوى على وقائع أخرى تمثلت في عدم قيام عدد من الموظفين الذين عملوا سابقاً في الجامعة بإخلاء عهدهم وتسليم السيارات بعد نقلهم إلى جهات أخرى، وكذلك الباص الهايس لوحة حكومي الذي تفيد التحريات أنه بحوزة أبن رئيس الجامعة يستغله لمصلحته الخاصة مستغلاً سلطة وظيفته.

كما قامت الهيئة بمباشرة إجراءات التحقيق وجمع الأدلة في البلاغ المقدم إلى الهيئة بوجود وقائع فساد في جامعة ذمار تتصل بقيام جامعة ذمار باستحداث ما يسمى ببرنامج التعليم عن بعد بشكل سري ترتب عليه إصدار شهادة بكالوريوس وماجستير من فرع الجامعة بالسعودية وبإجراء انفرادي من رئيس الجامعة دون علم وموافقة من مجلس الكليات ومجلس الجامعة ووزارة التعليم العالي والمجلس الأعلى للجامعات كونها الجهات المعنية بالمصادقة على مثل هذا البرنامج قانوناً وكونها الجهات الرسمية المخولة بذلك فضلاً عن أن الرسوم المتحصلة لا يعرف مصيرها حسب ما ورد في البلاغ.

مناقشة الأوضاع الأمنية بأمانة العاصمة

■ ،، صنعاء/سبأ

التقى وكيل وزارة الداخلية لقطاع الأمن اللواء عبد الرحمن حنش أمس بعدد من قيادات ومسئولي المناطق الأمنية ومراكز الشرطة بالإضافة إلى بعض الوحدات الأمنية بأمانة العاصمة .

وفي اللقاء الذي ناقش جملة من القضايا والإجراءات الأمنية المساهمة في تعزيز الأمن والاستقرار وتحسين مستوى الأداء الأمني أشاد وكيل الوزارة بجهود رجال الأمن ودورهم في تعزيز وحفظ الأمن والاستقرار والسلم الاجتماعي،مشيراً إلى أن اليمن خلال هذه الفترة تواجه تحولاً أمنياً كبيراً وهو ما يستلزم من الأجهزة الأمنية العمل على تضافر الجهود وبذل المزيد منها ورفع مستوى اليقظة الأمنية للخروج الآمن من هذه المرحلة.

وشدد اللواء حنش على ضرورة أن تكون الجاهزية الأمنية في أعلى مستوياتها وذلك لتأمين الوطن من أي أعمال أو أخطار قد تهدد أمنه واستقراره وسلمه الاجتماعي.

وأشار وكيل الوزارة إلى العديد من الأعمال والإجراءات التي يجب على الأجهزة الأمنية والشرطية إنجازها لتحسين مستوى الأداء الأمني وتقديم خدمات أمنية متميزة والتفاعل مع قضايا واحتياجات المواطنين،بالإضافة إلى تقصي وضبط كافة العناصر المطلوبة على قضايا جنائية وأمنية ..لافتاً إلى ضرورة ترسيخ وتعميق علاقة الثقة المتبادلة مع المواطنين وتعزيز علاقة التعاون مع المواطنين وإشراكهم في العملية الأمنية باعتبارهم هدف ووسيلة تحقيق الأمن والاستقرار.

اليوم بتعز.. حلقة نقاشية حول «إصلاح سياسة التعليم الجامعي»

■،، الثورة/ أوسان الكمالي

يقام اليوم بتعز الحلقة النقاشية الثانية والخاصة ببرنامج "دعوة لإصلاح سياسة التعليم الجامعي" والذي ينفذه مركز القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان بالشراكة مع جامعة تعز وبدعم من الصندوق الوطني للديمقراطية.

وبحسب بيان صحفي صادر عن المركز تلقت "الثورة" نسخة منه فإن البرنامج الثاني يستمر حتى شهر ابريل من العام القادم سبق وأن دشن الحلقات النقاشية بحلقة خُصصت للأكاديميين والموظفين شارك فيها ٤٠ مشاركاً أمام الدارسة الميدانية التي نفذها البرنامج مستهدفاً أطراف الحياة الجامعية والشركاء المجتمعيين وناقشوا ما جاء في الدارسة التي خرجت بتوصيات تهدف إلى إحداث إصلاحات حقيقية للواقع التعليمي بالجامعات اليمنية.

وبحسب البيان فإن الحلقة تستهدف شباب الجامعة والخريجين بمختلف أطيافهم من حركات طلابية واتحادات وممثلين عن جميع الكليات ذكوراً وإناثاً وكذا ممثلين عن الخريجين العاطلين عن العمل وكافة التوجهات الفكرية والسياسية وذلك لضمان توافر جميع الأصوات والكيانات الطلابية التي ستعرض عليها نتائج الدراسة الميدانية وتوصيات الأكاديميين والموظفين. كما يهدف البرنامج إلى مواكبة التعليم الجامعي في كل اليمن لمتطلبات العصر ومواجهة تحديات المستقبل.

رئيس مصلحة السجون يتفقد أوضاع نزلاء السجن المركزي بصنعاء

■ ،، صنعاء/سبأ

حث رئيس مصلحة السجون اللواء محمد علي الزلب، قيادة وكوادر السجن المركزي بصنعاء، على اليقظة الأمنية والعمل على تطوير الأداء خصوصا في مجال الإصلاح والتأهيل والرعاية تقديم كافة أوجه الدعم والارتقاء بالعمل داخل الإصلاحية.

جاء ذلك خلال تفقده أمس أحوال نزلاء إصلاحية السجن المركزي بصنعاء، ومستوى الرعاية وجوانب التأهيل للسجناء.

واطلع اللواء الزلب ومعه نائب رئيس مصلحة السجون العميد فضل العنشلي، على محتويات المكتبة الثقافية، وعملية تنظيم القراءة والإطلاع للنزلاء.

واطلعا على النشاط التعليمي الجامعي الذي انفرد به السجن المركزي بصنعاء عن سواه، وكيفية التحاق الطلاب بالجامعة بجميع أقسامها، والآلية المتخذة لتسهيل عملية الإمتحانات في السجن.

كما اطلعا على سير عملية تحفيظ القرآن الكريم " تحفيظ وتجويد".. واستمعا من الطلاب والمدرسين إلى شرح موجز عن سير التحفيظ والتدريس.. لافتين في هذا الصدد إلى أن عدد الحافظين لكتاب الله بلغوا ٣٠ حافظاً، والملتحقين ٢٥٦ طالباً يتوزع الحفظ لديهم ما بين ٥ ـ ٢٥ جزءاً.

وتفقدا معامل الخياطة والنجارة والتطريز والأشغال اليدوية، واستمعا من المختصين إلى شرح مفصل عن سبب عدم تشغيل المعامل بالصورة المثالية، وكامل معداتها والقيام بالإنتاج.

كما تفقدا قسم النساء ومعمل الخياطة بالقسم واطلعا على وضع النزيلات وكذا المنتجات التي تم إنتاجها، والصعوبات التي تواجه القسم ومنها عدم القدرة على بيع تلك المنتجات بالسوق بالسعر المناسب.

وأكد رئيس مصلحة السجون بأنه سيتم شراء جميع المتطلبات وبما يضمن رعاية وتأهيل النزلاء في المجالات التأهيلية والتدريبية التي تنفذها الإصلاحية.

ووجه الزلب بشراء ٥ كمبيوترات إضافة إلى الأجهزة السابقة في قسم الكمبيوتر، إلى جانب شراء ٤ تلفزيونات .

رافقه خلال الزيارة نائبا مدير عام السجن المركزي بصنعاء العقيد عبد الله الحكيم، والمقدم محمد الكول، ومدراء الإدارات ورؤساء الأقسام والعاملون في السجن.